



فاعلية السياستين النقدية والمالية في تنمية الطاقة الاستيعابية لبيئة الاقتصاد السعودي للمدة 2004_2022

مروان شاكر عبيد⁽¹⁾ أ.م.د سرمد عبد الجبار خير الله⁽²⁾ أ.م.د زينب هادي نعمه⁽³⁾

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص:

تُعد السياستان النقدية والمالية والطاقة الاستيعابية التي تتحدد بموجبهما ، جميعها ذات أهمية استثنائية في الدراسات الاقتصادية، وبالتحديد فيما يتعلق بدراسة الظروف الموضوعية لنجاح عملية الاستثمار الذي يعد المحرك الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية، فضلاً عن رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عبر متغيرات السياستين المشار اليهما آنفاً، ويكمن كل هذا من خلال التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية أي توجيه المدخلات بكفاءة عبر دالة الإنتاج من أجل تنظيم المدخلات والمخرجات.

و بالتزامن مع الاتجاه السابق الذي ركز على كلا السياستين النقدية والمالية، وكذلك التركيز على الطاقة الاستيعابية؛ لأنها المرتكز الثالث لعموم الدراسة، يتناول هذا البحث التعرض إلى أهم المراحل التي شهدتها السياستان النقدية والمالية في الاقتصاد السعودي وما رافقتها من تطورات وأحداث إقتصادية، بغية الوقوف على واقع المتغيرات النقدية والمالية من خلال التعرف على واقع وإمكانات المتغيرات النقدية والمالية من خلال تحليل واقع بعض المؤشرات النقدية والمالية وعلاقتها بمؤشرات الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي، وبناءً على ما سبق، فقد جاء تركيز الجهد في هذا الفصل لثلاثة مباحث، ولهذا سننظر إلى تحليل متغيرات السياستين النقدية والمالية وتنمية الطاقة الاستيعابية، أي بيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات سواء كانت هذه العلاقة عكسية أو طردية في الاقتصاد السعودي للمدة (2004 – 2022).

Abstract

Monetary and fiscal policies and the absorptive capacity determined by them are all of exceptional importance in economic studies, specifically with regard to studying the objective conditions for the success of the investment process, which is the main driver for achieving economic growth and addressing structural imbalances in the economic structure, in addition to raising the productive capacity of the national economy, and then achieving economic and social goals through the variables of the two policies referred to above. All of

this lies in the optimal allocation of economic resources, i.e. directing inputs efficiently through the production function in order to organize inputs and outputs. In conjunction with the previous trend that focused on both monetary and fiscal policies, as well as focusing on absorptive capacity as the third pillar of the study in general, this research deals with the most important stages witnessed by monetary and fiscal policies in the Saudi economy and the economic developments and events that accompanied them, in order to stand on the reality of monetary and financial variables by identifying the reality and potential of monetary and financial variables by analyzing the reality of some monetary and financial indicators and their relationship to indicators of the absorptive capacity of the Saudi economy. Based on the above, the focus of effort in this chapter came to three topics, and for this we will address the analysis of the variables of monetary and fiscal policies and the development of absorptive capacity, i.e. explaining the nature of the relationship between the variables, whether this relationship is inverse or direct in the Saudi economy for the period (2004-2022).

المقدمة:

تُعد السياسات النقدية والمالية أحد المكونات الرئيسية لإطار السياسات الاقتصادية الكلية، التي عن طريقها رسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد المسار الاقتصادي للدولة في المستقبل، وان كل الاقتصاديات في العالم لها أهدافها التي تسعى لتحقيقها، وأهم هذه الأهداف هو الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي بزيادة تفوق معدل النمو السكاني مع المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق معدل النمو الاقتصادي المنشود.

إن السياسة النقدية تهدف بشكل عام إلى تحقيق الاستقرار النقدي بشقيه الداخلي والخارجي، إذ تتبع السلطة النقدية سياسة معينة داخل اقتصاد بلد ما بقصد الوصول إلى هدف معين أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب توفر مجموعة من وسائل السياسة النقدية التي تقتضي مجموعة من الأهداف الأولية والوسيطة والنهائية، ومن هنا تبرز أهمية السياسة النقدية وأثرها في النشاط الاقتصادي بهدف تقييم فعالية السياسة النقدية وأيضاً من أجل اتخاذ القرارات حول أعداد السياسات العامة للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي .

أما السياسة المالية فهي تشغل أيضاً مكانة مهمة بين السياسات الأخرى؛ لأنها تستطيع القيام بالدور الكبير في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات إدارة الموارد الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، فضلاً عن الآثار التوزيعية والنخصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي، ومن ثم على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

لذلك تمارس السياسات النقدية والمالية دوراً مهماً في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء في التأثير على أداة الاقتصاد الكلي و رسم السياسات الاقتصادية الكلية في مختلف الآجال الزمنية، و ذلك لتحقيق أهداف و غايات اقتصادية رئيسة و فرعية على مستوى الاقتصاد المعني.

وارتباطاً بموضوع البحث وبالاتجاه نفسه، نجد أن موضوع (الطاقة الاستيعابية) يكتسب أهمية استثنائية في الدراسات الاقتصادية؛ لأنه يهتم بدراسة الظروف الموضوعية لنجاح عملية الاستثمار الذي يُعد المحرك الرئيس لتحقيق النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) ومعالجة الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية ورفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عبر متغيرات السياستين النقدية والمالية؛ إذ يكمن دور الطاقة الاستيعابية في توجيه الفوائض المالية المتحصلة من الموازنة العامة لدول العينة، كما يتمثل دورها أيضاً في دراسة العلاقة بين أسعار الفائدة وحجم الاستثمارات وكفاءة توزيعها واستخدامها في المجالات الاقتصادية المختلفة، كما تتمثل أيضاً الطاقة الاستيعابية في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، أي توجيه المدخلات بكفاءة عبر دالة الإنتاج من أجل تنظيم المخرجات، وذلك لكون الطاقة الاستيعابية تعبر عن قدرة الاقتصاد الكلي (الوطني) على امتصاص الاستثمارات التي تقاس كفائتها بالعائد على معدل الاستثمارات، ومن جانب آخر تعبر الطاقة الاستيعابية عن كفاءة أداة السوق ممثلة بـ (العرض، الطلب، الإنتاج، الاستهلاك، الاستخدام، الاستثمار، الادخار، القدرة الإنتاجية، تحليل منحنيات (LM-IS) أي التوازن العام الذي يفسر فاعلية السياستين النقدية والمالية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، أي أن تأثير الموازنة العامة وسياسات البنك المركزي على التوازن العام في الاقتصاد السعودي).

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث بوجود علاقة تناسبية بين السياستين (النقدية والمالية) والطاقة الاستيعابية للاقتصاد؛ إذ تتمثل آثارهما بصورة مباشرة على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال (الناتج المحلي الإجمالي) والاستثمار الذي يُعد المحفز الأساس لعملية النمو الاقتصادي، ويتمثل الأثر المباشر أيضاً من خلال الانفاق الحكومي وأسعار الفائدة وجميعها تعد متغيرات اقتصادية مهمة وناقلة للأثر الاقتصادي وتمارس دور فاعل في تحريك ورسم السياسة الاقتصادية في أي اقتصاد في العالم.

مشكلة البحث :

على مستوى المملكة العربية السعودية، هنالك ضعف في العلاقة بين السياستين النقدية والمالية والطاقة الاستيعابية؛ إذ إن فاعلية السياستين النقدية والمالية فيها لا تستجيب لشروط أو ظروف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وذلك بفعل ما تعانيه كل منها من مشاكل وقيود اقتصادية وغير اقتصادية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

هل هنالك علاقة تأثير بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية ومؤشرات الطاقة الاستيعابية للاقتصاد في بيئة الاقتصاد السعودي؟

هدف البحث:

يهدف البحث بصفة عامة إلى دراسة فجوة الطاقة الاستيعابية في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)؛ وذلك عبر جملة من المحاور تتمثل بالآتي:

المحور الأول: توضيح الإطار المفاهيمي لمعرفة متغيرات السياستين النقدية والمالية المؤثرة على الطاقة الاستيعابية.
المحور الثاني: التركيز على المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الطاقة الاستيعابية ومعدل النمو الاقتصادي وحجم الاستثمارات.

المحور الثالث: تحديد الانعكاسات الأساسية لبعض المتغيرات الخاصة بالسياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الطاقة الاستيعابية (الاستثمار، الادخار، مؤشر القدرة الانتاجية)، على اعتبار أن متغيرات الطاقة الاستيعابية تسهم في عملية النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تحليل واقع السياسة النقدية في بيئة الاقتصاد السعودي:

تستعمل السياسة النقدية بجانب السياسة المالية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وسعر صرف العملة الوطنية فضلاً عن تخفيض معدلات التضخم والبطالة وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني، إذ تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في تحقيق التوازن عند زيادة عرض النقد على الطلب أو العكس⁽¹⁾.

ترتكز السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية على ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي ويُعد هذا الربط قائم منذ ما يقرب ثلاثة عقود إذ تسمح باستقرار التجارة وتدفقات الدخل والاصول المالية⁽²⁾.

ويعد الاقتصاد السعودي من أهم الاقتصادات على مستوى العالم باعتبار السعودية هي أكبر منتج للنفط في العالم، لذلك فإن هذا الاقتصاد يؤثر ويتأثر بنفس الوقت بالصدمات الخارجية على مستوى الاقتصاد العالمي، كما يعد الاقتصاد السعودي أكبر اقتصاد من بين البلدان العربية باعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي للسعودية هو الأكبر بين البلدان العربية (على الرغم من أنه ليس الأكثر تنوعاً وتشكلاً)، ويعتمد هذا الناتج بشكل أساسي على الصادرات النفطية التي تشكل ما بين 80 – 90 %⁽³⁾ من مجموع هذا الناتج، وقد اعتمدت السعودية نظام اقتصادي قائم على آلية السوق وحرية التبادل التجاري.

وعليه، فإن السياسة النقدية السعودية عملت على إنشاء نظام نقدي ومالي مرن ومتطور وصارم بنفس الوقت يحقق أهداف النمو الأساسية لأي اقتصاد نامي من خلال تشكيل قاعدة متينة من الادخارات والاستثمارات الداعمة للاقتصاد وبالذات المحلية منها، وكذلك إدارة الفوائض النفطية بشكل فعال ومجدي اقتصادياً وبالوقت نفسه المحافظة على

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، ص1.
⁽²⁾ بندر احمد ابا الخيل وهشام فهد العقيل، العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الادارية، الكويت، المجلد(19)، العدد(1)، 2012، ص27.
⁽³⁾ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التقرير السنوي، 2018، ص18.

الاقتصاد الداخلي من الصدمات الخارجية والداخلية كالتضخم وحالات الاختلال الاخرى وهو ما يكسب أهمية لدولة مثل: السعودية تؤدي دوراً كبيراً في التأثير على الاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

أولاً: تحليل مؤشري عرض النقد والطلب على النقود:

1. تحليل مؤشر عرض النقد:

تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى المحافظة على استقرار العرض النقدي في الاقتصاد السعودي بضمان تحقيق توازن عادل بين السيولة المحلية وتوفير المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد، إذ يُعد أمر جوهري لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار والحيلولة دون حدوث ضغوط تضخمية وتجنب الآثار الحادة على سعر صرف الريال⁽²⁾.

اتباع البنك المركزي السعودي حزمة من الإجراءات والتدابير من أجل إدارة عرض النقد والتحكم به، بما يحقق الاستقرار السعري وكذلك يضمن الوصول إلى نظام مالي سليم، وقد عمد إلى توجيه تلك الإجراءات والتدابير باتجاه تعزيز الثقة في العملة المحلية أولاً، وفي الجهاز المصرفي ثانياً، بوصفها محاولة لتحجيم التسرب النقدي من المصارف عبر تقليل العملة في التداول، لذا استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الاسعار ودعم القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية فضلاً عن تطورات السيولة النقدية واتخاذ الإجراءات اللازمة اتجاهها، إذ واصلت المؤسسة جهودها الهادفة لتلبية الطلب المحلي على الائتمان بهدف ضمان استمرار المصارف في أداة دورها التمويلي في بيئة الاقتصاد السعودي⁽³⁾.

يبين الجدول (1) تطور متغيرات عرض النقد (عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1)، والمفهوم الواسع (M_2)) ذات الصلة الوثيقة بالاستقرار النقدي، ومن خلال التحليل للجدول يلاحظ أن أغلب المدة 2004-2022 يتسم عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) بالارتفاع، إذ بلغ (22.64%) أعلى نسبة و (0.31%) أدنى نسبة، ما عدا العامين (2016 و 2022) سجلت معدل تغيير سالب، ويعزى هذا إلى انخفاض نمو الودائع الجارية بنسبة (3.3%)، والعملة خارج البنوك بنسبة (4.3%) من اجمالي عرض النقد (M_1)⁽⁴⁾، أما على مستوى عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) سجل أعلى مستوى نمو في عام 2007 بلغ نحو (23.73%) و (2.16%) في عام 2018 كأدنى معدل نمو سنوي، ما عدا عام 2017 سجلت معدل تغيير سالب، وكما مبين ذلك في الجدول (1).

الجدول (1) تطور عروض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) والواسع (M_2) في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022) مليار ريال

السنة	M1	$\Delta M1$	M2	$\Delta M2$
	1	2	3	4

⁽¹⁾ البنك المركزي السعودي، التطورات النقدية، 2023، ص41.
⁽²⁾ جهاد صبحي القطيط، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي دراسة قياسية خلال الفترة (2001-2018)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد (16)، العدد (24)، 2020، ص7.
⁽³⁾ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2016، ص3.
⁽⁴⁾ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2014، ص4.

****	4079.76	****	2713.03	2004
10.01	4488.05	4.51	2835.39	2005
20.05	5387.69	10.30	3127.42	2006
23.73	6666.16	22.64	3835.57	2007
18.98	7931.18	10.93	4254.94	2008
6.53	8449.35	22.58	5215.58	2009
9.34	9238.75	19.95	6255.92	2010
16.73	10783.96	21.80	7619.95	2011
13.07	12193.56	16.76	8896.76	2012
11.02	13536.77	12.78	10034.10	2013
14.40	15485.54	14.12	11451.35	2014
2.55	15880.20	0.31	11486.42	2015
3.43	16424.29	0.19-	11464.09	2016
0.84-	16286.66	2.45	11745.14	2017
2.16	16638.20	3.94	12207.97	2018
7.58	17899.78	5.53	12883.11	2019
9.66	19628.42	15.57	14888.75	2020
4.94	20598.09	5.08	15644.74	2021
5.98	21828.90	2.32-	15281.26	2022

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى :

- العمود (1، 3) البنك المركزي السعودي، النشرات السنوية 2004-2022.

- العمود (2، 4) من عمل الباحث.

2. تحليل مؤشر الطلب على النقود:

يُعد الطلب على النقود من أهم الموضوعات التي تؤثر في التوازن الاقتصادي في بيئة الاقتصاد السعودي؛ إذ إن الطلب النقدي من المتغيرات السلوكية حيث له محددات ودوافع مختلفة ويمتلك من الحساسية المورقة للتأثير على أغلب المتغيرات النقدية والاقتصادية الرئيسة هذا ما يجعله عامل حساس وحاسم لمستوى الاستقرار الاقتصادي من جهة، وزيادة مستوى الانتاج الممكن من جهة أخرى، إذ أن الزيادة في مستويات الدخل جاءت على حساب الادخار.

وبالنظر إلى جدول (2) الذي يبين تطور الطلب على النقد الذي يمكن قياسه من خلال عرض النقد بالمفهوم الواسع (M₂) في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022) فقد سجل في عام 2005 (2835.39) مليار ريال وبمعدل نمو سنوي بلغ (4.51%)، أما في عام 2013 فقد ارتفع الطلب على النقد ليصل إلى (10034.10) مليار ريال وبمعدل سنوي بلغ (12.78%) ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في عرض النقد بالمفهوم الضيق، أما في عام 2016 فقد انخفض الطلب على النقد إذ بلغ (11464.09) مليار ريال بينما سجل معدل تغيير سالب بلغ (-0.19%)، ويعزى هذا إلى انخفاض نمو الودائع الجارية بنسبة (3.3%)، والعملة خارج البنوك بنسبة (4.3%) من إجمالي عرض النقد (M₁)⁽¹⁾، أما في عام 2019 فقد سجل الطلب على النقد انخفاض ليصل إلى (15218.26) مليار ريال وبمعدل نمو سنوي بلغ (-2.32%)، حيث من المتوقع أن تستمر سيطرة الاتجاهات التقييدية على توجهات السياسة النقدية من خلال التحول المتوقع لتوجهات المصارف عام 2023 تماشيًا المركزية الدولية لأحتواء الضغوطات التضخمية، وهو ما سوف ينعكس على توجهات السياسة النقدية في ظل تبني عدد منها أنظمة سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي⁽²⁾، وكما تشير بيانات الجدول (2) الآتي:

الجدول (2)

تطور الطلب على النقود مقاساً بعرض النقد الواسع (M₂) في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022) مليار ريال

السنة	M1	معدل النمو السنوي %	اشباه النقود	معدل النمو السنوي %	M2	ΔM2
	1	2	3	4	5	6
2004	10148.626	****	1349522	****	12254.000	****
2005	11399.125	12.32	3260225	11.58	14683.617	19.83
2006	15460.06	35.62	5590189	71.47	21080.249	43.56
2007	21721.167	40.5	5198829	7-	26956.000	27.87

⁽¹⁾ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2014، ص4.
⁽²⁾ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2023، ص139.

29.54	34919.675	28.34	6671993	29.78	28189.934	2008
30.12	45437.918	20.73	8055259	32.32	37300.03	2009
32.9	60386.086	6.09	8545678	38.72	51743.489	2010
19.53	72177.951	12.26	9593380	20.74	62473.929	2011
4.56	75466.36	20.92	11600257	2.02	63735.871	2012
16.18	87679.504	18.06	13695621	15.84	73830.964	2013
3.48	90727.801	30.51	17874482	1.54-	72692.448	2014
8.96-	82595.493	4.87-	17003287	4.24-	69613.15	2015
6.62	88067.169	12.12-	14942278	8.49	75523.952	2016
5.44	92857.338	6.21	15870416	1.94	76986.584	2017
2.73	95391.725	10.66	17562016	1.09	77828.984	2018
8.44	103441.000	5.08-	16670000	11.49	86771.000	2019
15.92	119906.193	0.71-	16552444	19.11	103353.556	2020
16.66	139885.978	9.8-	199428	16.05	119944.017	2021
20.24	168202.000	9.33	218037	22.01	146339.000	2022

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى :

- العمود (1) البنك المركزي السعودي، النشرات السنوية متفرقة.

- العمود (2، 4، 6) من عمل الباحث.

ثانياً: تحليل مؤشري سعر الفائدة وسعر الصرف:

1. مؤشر سعر الفائدة:

إن استقرار سعر الفائدة مهم لأن تقلباته سوف تؤدي إلى خلق حالة من عدم التأكد في الاقتصاد، ومن ثم عدم إمكانية وضع الخطط المستقبلية، وقد يعمل البنك المركزي على استهداف سعر الفائدة للسيطرة على الضغوط التضخمية (ولاسيما استعمال قاعدة معينة)، لذلك فإن هذا الأمر يتضمن جدلاً متعلقاً ببدل السياسة المتبعة.

يشير سعر الفائدة إلى "أنه معدل تأشيري يعمل للتأثير في النشاط الاقتصادي عبر تغيير اتجاهات اسعار الفائدة والتأثير على الشروط المفروضة من قبل البنك المركزي على منح الائتمانات من قبل المصارف التجارية"، ويعمل البنك المركزي السعودي بالاستناد على قاعدة تايلور^(*) (Taylor Rule) للتعويض بمعدل فائدة تفرض على ارصدة المصارف التجارية لدى البنك المركزي؛ إذ تعمل السياسة النقدية على فرض أسعار فائدة مرتفعة عندما يفوق الانفاق قدرات الاقتصاد الانتاجية ومن ثم اختلال الاسعار.

يؤدي سعر الفائدة ادواراً مختلفة من حيث التأثير في النشاط الاقتصادي الا انه لا يعد المحدد الوحيد للنشاطات الاقتصادية في المملكة ولكنه يُعد ضمن مجموعة من الاليات المهمة التي تسهم في تغيير اتجاه المتغيرات الاقتصادية المختلفة مثل الاستثمار والادخار وسعر الصرف في بيئة الاقتصاد السعودي؛ ونظراً لعدم وجود سياسة مستقلة لسعر الفائدة تلجأ السلطات إلى المزيج من سياسات المالية العامة وعمليات إدارة السيولة للتأثير على النشاط الاقتصادي وإدارة مخاطر القطاع المالي في المملكة⁽¹⁾.

شهدت أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية تقلبات ملحوظة خلال الفترة 2004-2022، وذلك نتيجة لعوامل متعددة منها اتجاهات أسعار النفط العالمية، حيث ترتبط أسعار الفائدة ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط، حيث تؤدي مدد ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار الفائدة والعكس صحيح، يلعب البنك المركزي السعودي دوراً رئيسياً في تحديد أسعار الفائدة من خلال أدواته النقدية المختلفة مثل: (سعر إعادة الشراء، سعر الخصم، الاحتياطي الإلزامي) يبين الجدول (3) تطور مسار سعر الفائدة وتسهيلات الاقتراض في الاقتصاد السعودي⁽²⁾ للفترة 2004-2022، إذ سجل السعر الفائدة ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (2005-2008) شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الفائدة؛ إذ بلغ سعر الفائدة في عام 2005 نحو (4.1%)، بينما في عام 2008 بلغت أسعار الفائدة نحو (5%)، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية ونمو الاقتصاد السعودي، وانخفض في عام 2009 (2.1%) يعزى هذا الانخفاض إلى الاجراءات الاحترازية التي اتبعتها مؤسسة النقد العربي في السعودية لمواجهة الازمة العالمية، ومن ثم اتسم سعر الفائدة في الجمود في أغلب الأحيان للفترة (2010-2017)، شهدت هذه المرحلة انخفاضاً في أسعار الفائدة، وذلك نتيجة للأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط العالمية، حيث وصل سعر إعادة الشراء إلى (2%)، (2018-2022) شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً تدريجياً في أسعار الفائدة؛ وذلك نتيجة لتعافي أسعار النفط العالمية وعودة النمو الاقتصادي في عام 2022، وصل سعر إعادة الشراء إلى (2.3%)، من المتوقع أن تستمر أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية في الارتفاع خلال الفترة القادمة، وذلك نتيجة لعدد من العوامل منها:

^(*) قاعدة تايلور: قاعدة تقدم بها الاقتصادي جون تايلور (John Taylor) في عام 1993، وهي مؤشر يستعمل لتحديد سعر الفائدة الضروري لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد على المدى القصير، مع الحفاظ على النمو طويل الامد، تستند قاعدة تايلور على ثلاثة عوامل رئيسية لحساب المستوى الامثل لسعر الفائدة لاسيما (فجوة التضخم، وفجوة الناتج، وسعر الفائدة المحايدة قصير الامد). ينظر الى:

- ملول سكيبة و فراجي بلحاج و محمد بن بوزيان، قاعدة تايلور ومنطقة النقد المثالية: ماذا عن إمكانية تطبيقها في دول المغرب العربي؟، مجلة الاقتصاد والادارة، الجرائر، المجلد (16)، العدد (1)، 2019، ص173-176.

⁽¹⁾ عماد الصعدي وبديعة العتيبي، دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1986-2012)، جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد (12)، السعودية، 2016، ص36.

⁽²⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء، تقارير متفرقة.

- استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية.
- اتجاهات التشديد النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية.
- السعي لتعزيز الاستقرار المالي في المملكة العربية السعودية.

الجدول (3)

مسار تطور سعر الفائدة في البنك المركزي السعودي للمدة (2004- 2022)

السنة	سعر الفائدة	معدل النمو السنوي %
2004	1.75	****
2005	4.1	134.29
2006	5	21.95
2007	5.4	8.00
2008	5	-7.41
2009	2.1	-58.00
2010	2	-4.76
2011	2	0.00
2012	2	0.00
2013	2	0.00
2014	2	0.00
2015	2	0.00
2016	2	0.00
2017	2	0.00
2018	2.5	25.00
2019	2.5	0.00

-48.00	1.3	2020
-23.08	1	2021
130.00	2.3	2022

المصدر: البنك الدولي، <https://data.worldbank.org> ، خلال السنوات (2004-2022).

2. مؤشر سعر الصرف:

يشير سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية"، ويكون مقلوب سعر الصرف قيمة العملة، ويمكن أن يعرف بأنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية"، وبذلك يكون سعر الصرف وقيمة العملة متكافئين، ويستخدم البنك المركزي السعودي التعريف الأول، إذ أن سعر الصرف الأجنبي للريال السعودي بأنه "عدد الوحدات من الريال مقابل دولار واحد".

تميزت أسعار الصرف في المملكة العربية السعودية بثباتها النسبي خلال الفترة (2004-2022)، وذلك لارتباطها الوثيق بالدولار الأمريكي، ومن ثم فإن تغيرات أسعار الصرف في المملكة العربية السعودية تعكس بشكل أساسي تغيرات قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية.

ومع ذلك شهدت أسعار الصرف بعض التقلبات الطفيفة خلال هذه المدة، وذلك نتيجة لعوامل متعددة منها:

- اتجاهات أسعار النفط العالمية: حيث ترتبط أسعار الصرف ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط، حيث تؤدي فترات ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع قيمة الريال السعودي والعكس صحيح.
- العوامل الاقتصادية العالمية: مثل: الأوضاع المالية العالمية والسياسات النقدية للدول الكبرى.
- التدفقات المالية: مثل: الاستثمارات الأجنبية وتحويلات المغتربين.

بشكل عام يمكن القول: إن أسعار الصرف في المملكة العربية السعودية ظلت مستقرة نسبياً خلال الفترة (2004-2022)؛ وذلك لارتباطها الوثيق بالدولار الأمريكي.

ومن المتوقع أن يستمر استقرار أسعار الصرف خلال الفترة القادمة، وذلك في ظل استمرار ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، حيث يتم ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت (1 دولار أمريكي مقابل (3.75 ريال سعودي، وكما مبين في الجدول (4) الآتي:

الجدول (4)

سعر الصرف الريال السعودي مقابل الدولار في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة 2004-2022 (ريال)

السنة	سعر الصرف الرسمي
2004	3.75
2005	3.75
2006	3.75
2007	3.75
2008	3.75
2009	3.75
2010	3.75
2011	3.75
2012	3.75
2013	3.75
2014	3.75
2015	3.75
2016	3.75
2017	3.75
2018	3.75
2019	3.75
2020	3.75
2021	3.75

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، أعداد متفرقة لسنوات الدراسة (2004-2022).

المطلب الثاني: تحليل واقع السياسة المالية في بيئة الاقتصاد السعودي

أولاً: تحليل واقع الموازنة العامة:

تؤدي السياسة المالية دوراً مهماً في اقتصاد المملكة من خلال توظيف وتوجيه الأموال العامة نحو تحقيق أهدافها التنموية. وبعد الانفاق على التنمية الاقتصادية من أولويات الحكومة السعودية؛ إذ يؤكد ذلك تزايد الانفاق على البرامج التنموية منذ بدأ ارتفاع النفط في سبعينيات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر بإستثناء فترات الازمات العالمية⁽¹⁾، إذ تميزت السياسة المالية في السعودية بأنها سياسة توسعية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو عالية ومستقرة وانصبت بشكل اساسي على مشاريع البنى التحتية الاساسية وعلى الدعم الاجتماعي بشكل كبير مستفيدة من الفوائض النفطية في تحقيق معدلات أجور مرتفعة، وكذلك إنفاق عام جاري واستثماري واسع في مجال البنى التحتية ودعم اسعار الطاقة والمواد الغذائية الاساسية على الرغم من اتفاقيات التعاقد المشروط مع صندوق النقد الدولي التي أكدت على ضرورة ضبط الانفاق العام لكبح معدلات التضخم الناجمة عن الانفاق التوسعي⁽²⁾.

إذ تؤدي السياسة المالية دوراً حاسماً في المملكة باعتبارها الأداة الرئيسة التي يتم من خلالها تحويل الثروة النفطية للبلاد إلى نتائج اقتصادية وتوزيعها لتعود بالنفع على الأفراد في المملكة.

إن الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل أساس على البترول بوصفه مصدر رئيس للدخل على الرغم من محاولات التحول إلى الاقتصاد المتنوع، وفي الوقت الذي سمحت فيه زيادة الإيرادات البترولية للاقتصاد بتبني برامج طموحة لبناء وتعزيز البنية الأساسية للموارد البشرية والمالية وتحقيق أنجازات وقفزات اقتصادية كبيرة، إلا أن الاعتماد على الإيرادات البترولية، ومن ثم على الانفاق العام كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي، كل هذا جعل من الاقتصاد أكثر حساسية للتغيرات في أسواق البترول العالمية، لكن، وعلى الرغم من ذلك، فقد ساهمت السياسة المالية في توفير بيئة اقتصادية مستقرة خالية من الضغوط التضخمية مع المحافظة على استقرار سعر الصرف، كما ساهمة السياسة المالية في تطوير قطاع مصرفي على درجة عالية من الكفاءة وزيادة الطاقة الاستيعابية التي تسهم في توفير الخدمات، كل هذا أدى إلى ازدهار النشاط الاقتصادي، ونما بمعدلات صحيحة في المملكة⁽³⁾، فيما يأتي عرض وتحليل واقع الموازنة العامة في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022) وعلى النحو الآتي:

¹) Banafea, W. & Ibnrubbian, A. (2018). Assessment of Economic Diversification in Saudi Arabia Through Nine Development Plans. OPEC Energy Review, P. 42-54.

⁽²⁾ التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لسنة 2006، ص 14.

⁽³⁾ يوسف علي عبد الاسدي ويحيى حمود حسن، دور سياسات النفط السعودية في استقرار النفط الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 6، العدد 24، 2009، ص 11.

1. تحليل مؤشر النفقات العامة:

تعتمد المملكة العربية السعودية بشكل كبير على الإيرادات النفطية لتمويل نفقاتها العامة الأمر الذي يجعل نمو النفقات العامة مرتبطاً بنمو الإيرادات النفطية، وعليه فإن نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وإنما يكزن مرتبطاً بأسعار النفط العالمية⁽¹⁾.

إن المملكة العربية السعودية تولي الأنفاق العام أهمية كبيرة وتعمل جاهدة على رفع مستوى هذا الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري من أجل المساعدة في الحفاظ على المستوى المعاشي للمواطن السعودي، فضلاً عن دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال دعم القطاع الخاص، كل هذا يعتمد على الإيرادات النفطية التي تسهم بشكل كبير في رفد الموازنة الحكومية السعودية بالإيرادات العامة المطلوبة، لهذا فإن أي انخفاض في الإيرادات النفطية ينعكس بشكل سلبي على الإيرادات العامة⁽²⁾، إذ تُعد النفقات العامة المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في بيئة الاقتصاد السعودي، ومصدراً للدخل لعدد كبير من أفراد المجتمع، فضلاً عن فهي أهم المؤشرات لمدى تدخل السلطة في النشاط الاقتصادي، وتعتمد الدولة في إنفاقها على مورد رئيس وهو النفط، إذ يستهدف تحقيق التنمية المستدامة وتوجيه الموارد نحو الاستثمارات التي تحقق أقصى المنافع والعوائد الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن ذلك تؤدي النفقات إلى تنمية القطاعات الاقتصادية، وإدخال عنصر المنافسة إلى السوق وتلبية الطلب المتزايد عليها، وتقسّم النفقات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي على قسمين هما:

أ. تطور النفقات الجارية في السعودية للمدة (2004-2022):

يلحظ من خلال بيانات الجدول (5) الذي يبين تطور النفقات الجارية للمملكة العربية السعودية، إذ شهدت النفقات الجارية ارتفاعاً خلال المدة 2004-2013، ويرجع هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بزيادة إنفاقها على القطاعات بهدف تحقيق الرخاء الاقتصادي والعمل على توفير فرص عمل لمواطنيها، في عام 2004؛ إذ بلغت النفقات الجارية (95786.3) مليار ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي (125.9%)، واستمرت النفقات الجارية بالارتفاع حتى عام 2013 إذ بلغت (165893) مليار ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي (66.74%)، أما الأعوام من (2014 لغاية 2016) فقد شهدت النفقات الجارية انخفاضاً كبيراً بلغ (147927-141867) مليار ريال على التوالي وبمعدلات نمو سالبة وصلت إلى (10.83%-2.06%) بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة (57.06%-61.5%)، ويعزى الانخفاض في النفقات الجارية لتدني مستوى الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره مما انعكس على إيرادات الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية ومن ثم، أدى إلى انخفاض النفقات الجارية، عاودت النفقات الجارية بالارتفاع فقد بلغت عام 2017 مبلغاً مقداره (192600) مليار ريال وكانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي (77.66%)، ويعود الارتفاع نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط وتحسن أسعاره، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة للمملكة⁽³⁾، أما في عام 2020 ولانكماش الطلب العالمي على النفط وهبوط أسعاره، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، مما أدى لانخفاض الإيرادات العامة، وانعكس على

⁽¹⁾ حيدر حسين آل طعمة وآخرون، النفط وأنماط الإنفاق العام في الاقتصادات الريعية العراق حالة دراسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد (9)، العدد (20)، 2017، ص5.

⁽²⁾ هاشم محمد عبدالله وعدي صابور محمد، تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية والموازنة الحكومية في السعودية للمدة (1990-2019)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد (2)، العدد (3)، 2021، ص193.

⁽³⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص13.

النفقات الجارية لتصل لمبلغ مقداره (245506) مليار ريال بينما كانت نسبتها من أجمالي النفقات العامة (85.58%)، بينما ارتفعت النفقات الجارية في عام 2022؛ إذ بلغت (272225) مليار ريال بينما كانت نسبتها من أجمالي النفقات العامة (87.68%) وبمعدل نمو (10.75%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة النفقات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي⁽¹⁾.

ب. تطور النفقات الاستثمارية في السعودية للمدة (2004-2022):

يلحظ من خلال بيانات الجدول (5) والذي يبين تطور النفقات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، إذ شهدت النفقات الاستثمارية ارتفاعاً لتبلغ في عام 2004؛ إذ بلغت النفقات الاستثمارية (32178) مليار ريال بينما كانت نسبتها من أجمالي النفقات العامة حوالي (42.31%)، واستمرت النفقات الجارية بالارتفاع حتى عام 2009 إذ بلغت (47957) مليار ريال بينما كانت نسبتها من أجمالي النفقات العامة حوالي (30.15%)، ويعود سبب هذا الارتفاع في النفقات الاستثمارية إلى قيام المملكة بالاستثمار في أغلب القطاعات الاقتصادية ودعم برامج التنمية البشرية كالتعليم من خلال بناء المعاهد والكليات وتوسعتها وزيادة الطاقة الاستيعابية لها؛ فضلاً عن ذلك، دعم البحث العلمي والطرق والمواصلات، وتنمية قطاع الرعاية الصحية في جميع مناطق المملكة السعودية، كما تضمنت أيضاً، بناء دور للرعاية الاجتماعية⁽²⁾، أما الأعوام من (2016 لغاية 2019)، فقد شهدت النفقات الاستثمارية انخفاضاً كبيراً بلغ (88800-45186) مليار ريال على التوالي وبمعدلات نمو سالبة وصلت إلى (18.54%-17.34%) بينما كانت نسبتها من أجمالي النفقات العامة (38.5%-16%)، ويعزى الانخفاض في النفقات الجارية لتدني مستوى الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره مما انعكس على إيرادات الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية، ومن ثم، أدى إلى انخفاض النفقات الاستثمارية، أما في عام 2020 ولانكماش الطلب العالمي على النفط وهبوط أسعاره، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، مما أدى لانخفاض الإيرادات العامة، وانعكس على النفقات الاستثمارية لتصل لمبلغ مقداره (41356) مليار ريال بينما كانت نسبتها من أجمالي النفقات العامة (14.42%)، بينما ارتفعت النفقات الاستثمارية في عام 2022 إذ بلغت (38257) مليار ريال بينما كانت نسبتها من أجمالي النفقات العامة (12.32%) وبمعدل نمو (22.39%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة النفقات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي⁽³⁾؛ ولغرض معرفة التطورات، فقد تم تنظيم بياناتها في جدول (5) وحسب الآتي:

الجدول(5) تطور النفقات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة(2004-2022) مليار ريال

السنة	النفقات العامة	معدل النمو السنوي %	النفقات الجارية	معدل النمو السنوي %	النفقات الاستثمارية	معدل النمو السنوي %	نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة %
2004	76053	****	95786.3	****	32178	****	125.95	42.31

⁽¹⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص13.

⁽²⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2009، ص22.

⁽³⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص13.

35.26	106.88	1.25	32581	3.10	98754.2	21.49	92393	2005
31.45	9.64	1.25	32987	-8.76	10112.5	13.52	104886	2006
26.98	81.70	1.69	33546	9.48	101578	18.54	124333	2007
25.23	74.77	4.32	34995	2.08	103690	11.54	138685	2008
30.15	69.85	37.04	47957	7.14	111092	14.68	159049	2009
30.41	69.59	10.57	53024	9.23	121345	9.63	174369	2010
33.41	66.59	38.91	73653	20.98	146800	26.43	220453	2011
31.59	73.84	-5.26	69781	11.10	163100	0.19	220881	2012
33.26	66.74	18.47	82667	1.71	165893	12.53	248560	2013
42.94	57.06	34.66	111321	-10.83	147927	4.30	259248	2014
42.94	57.06	-2.08	109006	-2.08	144851	-2.08	253857	2015
38.50	61.50	-18.54	88800	-2.06	141867	-9.14	230667	2016
22.34	77.66	-37.61	55400	35.76	192600	7.51	248000	2017
19.90	80.10	-1.32	54667	14.23	220000	10.75	274667	2018
16.00	84.00	-17.34	45186	7.85	237275	2.84	282461	2019
14.42	85.58	-8.48	41356	3.47	245506	1.56	286862	2020
11.28	88.72	-24.42	31258	0.12	245791	-3.42	277049	2021
12.32	87.68	22.39	38257	10.75	272225	12.07	310482	2022

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد إلى:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات التقارير السنوية، خلال السنوات (2004-2022).
- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات النشرة السنوية، خلال السنوات (2004-2022).

2. تحليل مؤشر الإيرادات العامة:

تُعد الإيرادات العامة إحدى أدوات السياسة المالية المستخدمة من لدن الدولة في تغطية النفقات العامة، فكلما تنوعت الإيرادات دل على مستوى عالي من التطور الاقتصادي، وفي السعودية تشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر حيث تصل إلى أكثر من (90%) من إجمالي الإيرادات العامة⁽¹⁾، لذا فمن الطبيعي، إن تشهد حالة من عدم الاستقرار لكونها تعتمد على مورد وحيد مما يجعل أسعاره عرضة للتقلبات، إن المملكة العربية السعودية تعتمد بشدة على عائدات النفط، لذا تحاول تعويض عائدات النفط التي تستعملها في الميزانية العامة وتنوع توزيع الدخل من خلال الاعتماد على السلع غير النفطية⁽²⁾، وأن اقتصاد المملكة اقتصاد ريعي، أي أنه يعتمد على مورد طبيعي واحد، (النفط) بوصفها مصدراً أساسياً للإيرادات، كما أن المملكة تُعد من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، واقتصاد المملكة هو أحد أكبر عشرين اقتصاد عالمي)، وانها ضمن مجموعة العشرين أكبر اقتصادات عالمية، وأن اقتصاده أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم، إن إجمالي الإيرادات والمصروفات العامة تذبذبها، يتم وفقاً لتقلبات أسعار النفط مما يجعل الاقتصاد السعودي والتنمية بشكل عام مرهونة بتقلبات أسعار النفط⁽³⁾، إذ إن الاقتصاد السعودي واعتماده الكلي على العائدات النفطية سيطرة وهيمنة لرأس المال الاحتكاري الاجنبي على صناعة النفط في ظل الظروف الاقتصادية للبلاد ستتأثر، وتقف عملية تطور المرافق الاقتصادية الأخرى، ويعني هذا دمار الكيان الاقتصادي من أساسه بسبب الظروف السياسية والاقتصادية السائدة⁽⁴⁾، ولغرض معرفة طبيعة هذه الإيرادات، وأهميتها النسبية للنتائج المحلي الإجمالي لقد تم تقسمها إلى الإيرادات الضريبية والإيرادات البترولية في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022):

أ. تطور الإيرادات الضريبية في السعودية للمدة (2004-2022):

يلحظ من خلال بيانات الجدول (6) والذي يبين تطور الإيرادات الضريبية للمملكة العربية السعودية، إذ شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً خلال المدة 2004-2008 ويرجع هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بزيادة إنفاقها على القطاعات بهدف تحقيق الرخاء الاقتصادي والعمل على توفير فرص عمل لمواطنيها، في عام 2004 إذ بلغت الإيرادات الضريبية (90245) مليار ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة حوالي (86.27%)، واستمرت الإيرادات الضريبية بالارتفاع حتى عام 2008 إذ بلغت (13018) مليار ريال بينما كانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي (4.43%)، أما في عام (2009) فقد شهدت الإيرادات الضريبية انخفاضاً بلغ (10561) مليار ريال وبمعدل نمو سالب وصل إلى (-18.87%) بينما كانت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (6.94%)، ويعزى الانخفاض في الإيرادات الضريبية لتدني مستوى الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره مما انعكس على إيرادات الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية ومن ثم، أدى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية، ثم عادت الإيرادات الضريبية بالارتفاع فقد

⁽¹⁾ وحيد عبدالرحمن بانافع ومؤيد الرصاصي، الأثر غير المتماثل لصدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد (3)، العدد (56)، 2018، ص535.

(2) نجى ساري فارس، الآثار الاقتصادية للسياسة النفطية في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد 29، البصرة، 2016، ص197.

(3) بسام بن عبدالله البسام، حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، مجلد 17، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2018، ص197-198.

(4) فهد مسعود حمود، ثروات السعودية وسبيل الاستقلال الاقتصادي، دار الفارابي، بيروت 1980، ص95-97.

بلغت عام 2017 مبلغاً مقداره (25937) مليار ريال وكانت نسبتها من أجمالي الإيرادات العامة حوالي (14.07%) ، ويعود الارتفاع نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط وتحسن اسعاره، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة للمملكة⁽¹⁾، أما في عام 2020 ولانكماش الطلب العالمي على النفط وهبوط اسعاره، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، مما أدى لانخفاض الإيرادات العامة، وانعكس على الإيرادات الضريبية حيث بلغت (60369) مليار ريال بينما كانت نسبتها من أجمالي الإيرادات العامة (28.96%)، بينما ارتفعت الإيرادات الضريبية في عام 2022 إذ بلغت (86158) مليار ريال بينما كانت نسبتها من أجمالي الإيرادات العامة (25.48%) وبمعدل نمو (1.89%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي⁽²⁾.

ب. تطور الإيرادات البترولية في السعودية للمدة (2004-2022):

يلحظ من خلال بيانات الجدول (6) الذي يبين تطور الإيرادات البترولية للمملكة العربية السعودية؛ إذ شهدت الإيرادات البترولية ارتفاعاً خلال المدة 2004- 2008 شهدت نمو اقتصادي وازدهار في أسعار النفط وهذا انعكس بشكل ايجابي على إيرادات النفطية والإيرادات العامة، في عام 2004 ؛ إذ بلغت الإيرادات البترولية (231258) مليار ريال بينما كانت نسبتها من أجمالي الإيرادات العامة حوالي (221.06%)، واستمرت الإيرادات البترولية بالارتفاع حتى عام 2008 إذ بلغت (262232) مليار ريال بينما كانت نسبتها من أجمالي النفقات العامة حوالي (89.32%)، أما في عام (2009) فقد شهدت الإيرادات البترولية انخفاضاً بلغ (115845) مليار ريال وبمعدل نمو سالب وصل إلى (-55.82%) بينما كانت نسبتها من أجمالي الإيرادات العامة (6.94%)، ويعزى الانخفاض في الإيرادات البترولية لتدني مستوى الطلب العالمي على النفط وانخفاض اسعاره مما انعكس على إيرادات الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية ومن ثم أدى إلى انخفاض الإيرادات البترولية فضلاً عن ذلك لان الإيرادات النفطية تعتمد على العامل المتغير وهو السعر أي اختلال يحدث في الأسعار تؤثر على الإيرادات النفطية، بينما انخفضت الإيرادات البترولية في عام 2014 لتسجل (243559) مليار ريال وكانت نسبتها من أجمالي الإيرادات العامة (87.81%)، ويعزى هذا الانخفاض في الإيرادات البترولية بسبب أزمة داعش التي أثرت على أسعار النفط واقتصاد البلدان النفطية، ثم عاودت الإيرادات البترولية بالارتفاع فقد بلغت عام 2017 مبلغاً مقداره (117400) مليار ريال وكانت نسبتها من أجمالي الإيرادات العامة حوالي (63.66%) ، ويعود الارتفاع نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط وتحسن اسعاره، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة للمملكة⁽³⁾، أما في عام 2020 ولانكماش الطلب العالمي على النفط وهبوط اسعاره، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، مما أدى لانخفاض الإيرادات العامة، وانعكس على الإيرادات البترولية حيث بلغت (110146) مليار ريال بينما كانت نسبتها من أجمالي الإيرادات العامة (52.83%)، بينما ارتفعت الإيرادات البترولية في عام 2022 إذ بلغت (228606) مليار ريال بينما كانت نسبتها من أجمالي الإيرادات العامة (67.60%) وبمعدل نمو (52.50%)، يعزى هذا الارتفاع لتعافي اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسها على زيادة الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد

⁽¹⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص13.

⁽²⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص13.

⁽³⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص13.

السعودي⁽¹⁾، وهو ما يندرج بضرورة تنمية الإيرادات غير النفطية لغرض تلافى الوقوع بالضائقة المالية، وكما تشير بيانات الجدول (6) الآتي:

الجدول (6) تطور الإيرادات العامة في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022) مليار ريال

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي %	الإيرادات الضريبية	معدل النمو السنوي %	الإيرادات البترولية	معدل النمو السنوي %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات البترولية إلى الإيرادات العامة %
2004	104611	****	90245	****	231258	****	86.27	221.06
2005	150489	43.86	11262	-87.52	235489	1.83	7.48	156.48
2006	179649	19.38	11358	0.85	245891	4.42	6.32	136.87
2007	171413	-4.58	12382	9.02	253568	3.12	7.22	147.93
2008	293598	71.28	13018	5.14	262232	3.42	4.43	89.32
2009	152101	-48.19	10561	-18.87	115845	-55.82	6.94	76.16
2010	197537	29.87	12491	18.27	178737	54.29	6.32	90.48
2011	298004	50.86	14651	17.29	275829	54.32	4.92	92.56
2012	332395	11.54	17125	16.89	305285	10.68	5.15	91.84
2013	307342	-7.54	20399	19.12	276012	-9.59	6.64	89.81
2014	277371	-9.75	20961	2.76	243559	-11.76	7.56	87.81
2015	163385	-41.10	21775	3.88	119050	-51.12	13.33	72.86
2016	138522	-15.22	22133	1.64	91467	-23.17	15.98	66.03
2017	184403	33.12	25937	17.19	117400	28.35	14.07	63.66

⁽¹⁾ البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص13.

67.05	18.33	37.93	161930	70.67	44267	30.96	241500	2018
64.53	23.75	-1.50	159501	32.58	58691	2.34	247159	2019
52.83	28.96	-30.94	110146	2.86	60369	-15.65	208489	2020
58.23	32.84	36.10	149909	40.07	84561	23.49	257463	2021
67.60	25.48	52.50	228606	1.89	86158	31.35	338177	2022

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى :

- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات التقارير السنوية، خلال السنوات (2004-2022).
- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات النشرة السنوية، خلال السنوات (2004-2022).

3. تحليل مؤشر الفائض والعجز في الموازنة:

تُعد الموازنة العامة من بين أهم الأدوات الرئيسية التي تستعملها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ صدرت أول موازنة للملكة عام 1931م وقد كانت في ذلك الوقت جدول للنفقات العامة فقط بدون الإيرادات العامة؛ إذ تضمنت أسلوبها البدائي بشكل بسيط كما تضمنت اقساط الدين العام المستحقة على الدولة، وبعد تأسيس مجلس الوزراء في المملكة عام 1953م تم اعداد اول موازنة عامة بالمعنى الصحيح؛ إذ اصبحت عملية اعداد الموازنة من مسؤوليات مديرية الموازنة العامة بكافة ابوابها وفي عام 1985م ، عُدلت اعداد الموازنة العامة لكي توافق السنة الميلادية نتيجة الاخذ ببعض المعطيات والمتغيرات العالمية⁽¹⁾. إن اعداد الموازنة العامة لدولة ما تقدر النفقات العامة، أولاً ثم تحاول الدولة تغطية هذه النفقات من الموارد الحالية، وتدبير موارد جديدة او خارجية إذا كان هناك عجز كما تقوم الدولة باستثمار الزيادة، إذا كان هناك فائض، وقد يتم التوازن بين الأسلوبين معاً عن طريق زيادة الإيرادات وضغط النفقات وتغطية العجز من الفائض، أما في الاقتصاد السعودي فيخرجون عن هذه القاعدة إذ إن الموارد الأكبر من الاستخدامات لذلك يبدئون بتحديد الموارد ثم البدائل الخاصة بالصرف⁽²⁾.

يلحظ ومن خلال بيانات الجدول (7) التي تبين تطور الفائض والعجز في بيئة الاقتصاد السعودي، فقد بدأت مرحلة جديدة إذ نلاحظ في عام 2004 سجلت الموازنة العامة فائضاً بلغ مقداره (28558) مليار ريال أما نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (17.42%)، ويعزى الفائض في الموازنة العامة نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية والناجمة عن زيادة تصدير النفط نتيجة لارتفاع أسعاره، استمر الفائض بالموازنة بالارتفاع التدريجي ليبلغ عام 2008 مبلغاً مقداره (154913) مليار ريال، أما نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (80.46%)، ويعود الفائض إلى زيادة اسعار

⁽¹⁾ صالح بن راشد العماري، تطوير الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، مركز بحوث كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص14.

⁽²⁾ محي الدين رشاد، الموازنة العامة للدولة في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والادارة، العدد(11)، 1980، ص171.

النفط بسبب زيادة الطلب عليه ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية مما انعكس بشكل ايجابي على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية.

أما في عام 2009 ونتيجة امتداد اثار الازمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وانخفاض اسعار النفط نتيجة لانخفاض الطلب عليه، مما أدى لانخفاض الإيرادات العامة بمجملها، الامر الذي انعكس على حجم الموازنة العامة لتسجل عجزاً مقداره (-6948) مليار ريال ونسبة سالبة بلغت (3.68-%) إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

أما الاعوام (2010 - 2013)، فقد عاودت الموازنة العامة لتحقيق فائضاً مقداره (111514-23168) مليار ريال على التوالي، فيما بلغت نسبة ذلك الفائض إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (11.705-24.66-%)، يعزى هذا نتيجة ارتفاع حجم الإيرادات النفطية وكذلك ارتفاع اسعار النفط الخام، أما في عام 2015 فقد سجلت الموازنة عجزاً بلغ (-90472) مليار ريال ونسبة (34.85-%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى العجز لانخفاض حجم الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار النفط إلى ادنى مستوى لها والتزام الاقتصاد السعودي بتخفيض حصته من اوبك.

واستمرت الموازنة العامة في الاقتصاد السعودي بتسجل عجزاً للسنوات اللاحقة حتى عام 2021 إذ سجلت الموازنة العامة عجزاً بلغ (-19586) مليار ريال ونسبة (7.13-%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، يعزى هذا الانخفاض نتيجة لانكماش الطلب العالمي على النفط وهبوط اسعاره، وتوقف معظم الانشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، مما أدى لانخفاض الإيرادات العامة⁽¹⁾.

أما في عام 2022 عادت الموازنة العامة لتسجل فائضاً مقداره (27695) مليار ريال ونسبة (9.28-%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لتحسن اسعار النفط وزيادة الطلب عليه وتحسن الاوضاع الاقتصادية في البلاد مما انعكس ذلك على زيادة الإيرادات في بيئة الاقتصاد السعودي، وكما مبين في الجدول (7) الآتي:

الجدول (7) تطور العجز والفائض في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022) مليار ريال

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الفائض او العجز في الموازنة	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي	الفائض او العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي
2004	104611	76053	28558	****	1639.62	17.42
2005	150489	92393	58096	13.43	1731.01	33.56
2006	179649	104886	74763	28.69	1779.27	42.02
2007	171413	124333	47080	-37.03	1812.14	25.98

⁽¹⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2020، ص4.

80.46	1925.39	22.04	154913	138685	293598	2008
-3.68	1885.75	-14.49	-6948	159049	152101	2009
11.70	1980.78	-43.45	23168	174369	197537	2010
35.27	2198.54	24.73	77551	220453	298004	2011
48.11	2317.86	43.79	111514	220881	332395	2012
24.66	2383.93	-47.29	58782	248560	307342	2013
7.31	2479.95	-69.17	18123	259248	277371	2014
-34.85	2596.26	-59.21	-90472	253857	163385	2015
-34.67	2657.61	1.85	-92145	230667	138522	2016
-23.95	2655.76	-30.98	-63597	248000	184403	2017
-12.15	2729.12	-47.85	-33167	274667	241500	2018
-12.83	2751.83	6.44	-35302	282461	247159	2019
-29.77	2632.36	122.01	-78373	286862	208489	2020
-7.13	2746.24	-75.01	-19586	277049	257463	2021
9.28	2984.64	-21.40	27695	310482	338177	2022

المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد إلى :

- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات التقارير السنوية، خلال السنوات (2004-2022).
- مؤسسة النقد العربي السعودي، بيانات النشرة السنوية، خلال السنوات (2004-2022).

المطلب الثالث: تحليل واقع الطاقة الاستيعابية في بيئة الاقتصاد السعودي

أولاً: تحليل مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية:

إن تحليل مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد السعودي، يعطي صورة واضحة لمعرفة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السعودي ، شهد الاقتصاد السعودي تغيرات هيكلية كبيرة على مستوى الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى تحول اقتصادها من ذات نشاط بسيط يركز على نشاط صيد الأسماك والزراعة والرعي إلى اقتصاد متمركز على استخراج النفط الخام والغاز والتي تعتمد عليها بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تكون

بنية الاقتصاد السعودي⁽¹⁾، إذ تعد السعودية البلد العربي الوحيد ذا التأثير الطوعي على سوق النفط الخام العالمية، إذ يشار لها على أنها "المنتج المتمم" في العالم ؛ وذلك لأنها تتميز بنفوذها الواسع إذ تعد من أكبر الدول من حيث الإنتاج والاحتياط النفطي في العالم، ولها القدرة على المناورة في زيادة وخفض الإنتاج بشكل طوعي، فضلاً عن ذلك، انها عضو مؤسس ضمن منظمة الدول المنتجة والمصدر للنفط (أوبك) وكذلك (اوابك)⁽²⁾.

من خلال النظر إلى بيانات الجدول (8) نلاحظ قيم القطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)، ومن خلال ملاحظة البيانات المتعلقة بالقطاع الزراعي نجد أن قيمة القطاع الزراعي كانت في عام 2005 تشكل حوالي (44.62) مليار ريال، بينما نلاحظ في عام 2022 أن قيمة القطاع الزراعي بلغت (78.04) مليار ريال، يعزى هذا الانخفاض في القيمة المضافة لقطاع الزراعة مع طفرة النفط الاولى في اقتصاد المملكة، فضلاً عن ذلك ندرة المياه حيث يستهلك القطاع الزراعي أكثر من 85% من الموارد المائية في السعودية⁽³⁾، فقد اتجهت السياسات الحكومية لتقليل من زراعة المنتجات المستهلكة للمياه بشكل كبير مما أدى إلى انخفاض اسهام القطاع الزراعي بشكل ملحوظ في بيئة الاقتصاد السعودي.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يعد أحد اهم القطاعات الاقتصادية لما له دور بارز ومهم في عملية التنمية الاقتصادية، إذ اهتمت السعودية بهذا القطاع اهتمام كبير مما عملت على تطوير وانشاء المدن الصناعية وتجهيز ارض صناعية متكاملة الخدمات في مختلف انحاء السعودية إذ بلغت عدد المدن الصناعية حوالي (7741) مدينة صناعية متكاملة الخدمات مما أدى ذلك إلى ارتفاع قطاع الصناعة في بيئة الاقتصاد السعودي⁽⁴⁾، إذ ينفرد هذا القطاع في رفع مستوى الانتاج والانتاجية وتشغيل المزيد من الايدي العاملة وتقليل معدلات البطالة والفقر وتحقيق التنمية المستدامة⁽⁵⁾، رغم اهميته الا اننا نجد ومن خلال البيانات المتعلقة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي؛ إذ نجد في عام 2005 تشكل قيمته حوالي (155.04) مليار ريال، بينما نلاحظ في عام 2022 أن قيمة القطاع الصناعي بلغت (346.40) مليار ريال.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات على الرغم اهميته فإننا نجد ومن خلال البيانات المتعلقة في القيمة المضافة للقطاع الخدمات، إذ نجد في عام 2005 تشكل قيمته حوالي (518.91) مليار ريال، بينما نلاحظ في عام 2022 أن قيمة القطاع الخدمي بلغت (1224.57) مليار ريال، شهد قطاع الخدمات في بيئة الاقتصاد السعودي انفتاحاً كبيراً بعد انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية في عام 2005؛ إذ دخلت السوق السعودية شركات كبيرة في الاتصالات والطيران وزاد عدد الجامعات الحكومية والخاصة بشكل كبير، كل هذا أدى إلى زيادة قطاع الخدمات في بيئة الاقتصاد السعودي، وكما مبين في الجدول الآتي (8):

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، 2019، ص3.
⁽²⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص20.
⁽³⁾ صندوق التنمية الزراعية، التقرير السنوي، 2019، ص11.
⁽⁴⁾ صندوق التنمية الصناعية، التقرير السنوي، 2018، ص23.
⁽⁵⁾ وزارة الاقتصاد والتخطيط، رؤية السعودية 2023، الرياض، 2016، ص45.

الجدول (8) تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)

القيمة المضافة لقطاع الخدمات	القيمة المضافة لقطاع الصناعة	القيمة المضافة لقطاع الزراعة	الناتج المحلي الاجمالي	السنة
482.46	145.34	44.26	1639.62	2004
518.91	155.04	44.62	1731.01	2005
560.54	166.95	45.11	1779.27	2006
606.24	179.38	45.99	1812.14	2007
657.12	195.30	46.56	1925.39	2008
702.28	198.46	47.15	1885.75	2009
763.16	214.49	51.88	1980.78	2010
830.87	237.64	54.59	2198.54	2011
881.21	247.65	56.31	2317.86	2012
940.89	257.21	58.84	2383.93	2013
987.83	284.54	61.85	2479.95	2014
1024.73	307.94	64.72	2596.26	2015
1043.21	323.08	68.13	2657.61	2016
1071.53	332.31	71.15	2655.76	2017
1075.64	322.74	72.78	2729.12	2018
1118.46	323.90	74.41	2751.83	2019
1086.23	296.32	73.17	2632.36	2020
1169.17	320.52	74.98	2746.24	2021
1224.57	346.40	78.04	2984.64	2022

المصدر: البنك الدولي، <https://data.worldbank.org> ، خلال السنوات (2004-2022).

ثانياً: تحليل مؤشري الاستثمار والادخار:

شرعت المملكة العربية السعودية بتنفيذ برنامج استثماري واسع ضمن إطار يراجع الجيل الثاني للإصلاحات الاقتصادية والتي ابتدأت سنة 2000 وانصبت هذه الاستثمارات بشكل خاص في البنى الأساسية ودعم المشاريع المرتبطة بالقطاع النفطي وعلى الرغم من سعي السعودية إلى تدعيم دور القطاع الخاص من إطار هذه البرامج إلا أن دور الدولة لا يزال هو الأساس والمحور في النشاط الاستثماري والتنموي في المملكة وذلك من خلال الثقل المالي والقانوني لقطاع الدولة، فإن برنامج الاستثمارات في السعودية ينصب على قطاعات البنى التحتية وقطاع العقارات وكذلك صناعة الهيدروكربونات وهي تهدف في مجملها إلى تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي ورفع مستوى معيشة المواطن فضلاً عن تحقيق نتائج لاحقة أهمها تخفيف حدة الاختلالات في الاقتصاد السعودي⁽¹⁾، إن السياسة النقدية تؤثر على المناخ الاستثماري في أي بلد عن طريق استهدافها لمتغيرات اقتصادية أساسية ومهمة في اتخاذ القرار الاستثماري ويُعد سعر الفائدة واحداً من تلك المؤشرات أن لم يكن أهمها التي يأخذها المستثمر في عين الاعتبار عند اتخاذ قراره الاستثماري فضلاً عن المتغيرات الأخرى كالتضخم وسعر الصرف، إذ يسعى الاقتصاد السعودي شأنه شأن جميع الدول النامية لتعزيز موارده المالية لتمويل النمو الاقتصادي وهذا الأمر يتطلب تحفيز الاقتصاد الوطني لزيادة التراكم الرأسمالي المحلي، وزيادة التراكم الرأسمالي يرتكز في الأساس على تعزيز الادخار وزيادة نسبته ليكون رافداً لعمليات الاستثمار، كما يمكن زيادة المدخرات الحكومية عن طريق ترشيد الانفاق الذي يستدعي التحكم في المنافع المتاحة من الانفاق الحكومي إذ يتم توزيع هذه المنافع على الأفراد أو الطبقات التي هي بحاجة إليها، والضغط على الانفاق الحكومي وتعديل هيكل النفقات الاستهلاكية الحكومية لصالح الانفاق الذي يؤدي إلى زيادة الانتاجية⁽²⁾.

يوضح هذا المؤشر، فجوة الموارد وأن الدولة التي تتمتع بفائض في هذه الفجوة، أي أن الادخارات تفوق الاستثمارات تكون لديها قدرة أكبر على مواجهة حجم المديونية من الدولة التي لديها عجز في الموارد أي عندما تفوق الاستثمارات على الادخارات، إذ إن هذا العجز يضيف أعباء جديدة على الاقتصاد الوطني بسبب تزايد حجم التمويل الخارجي لغرض سد هذه الفجوة، وهناك علاقة وثيقة بين المخزات ومستوى التمويل الخارجي فكلما كانت المدخرات ضئيلة بالقياس إلى حجم الاستثمارات المطلوبة يؤدي ذلك إلى زيادة الحاجة إلى التمويل الخارجي والعكس صحيح⁽³⁾، إن السياسة النقدية تؤثر على المناخ الاستثماري في أي بلد عن طريق استهدافها لمتغيرات اقتصادية أساسية ومهمة في اتخاذ القرار الاستثماري ويُعد سعر الفائدة واحداً من تلك المؤشرات أن لم يكن أهمها التي يأخذها المستثمر في عين الاعتبار عند اتخاذ قراره الاستثماري فضلاً عن المتغيرات الأخرى كالتضخم وسعر الصرف، كونها تؤثر بشكل مباشر على إيراداته ومن ثم تؤثر في أرباحه، ومن هنا يسعى الاقتصاد السعودي شأنه شأن جميع الدول النامية لتعزيز موارده المالية لتمويل النمو الاقتصادي وهذا الأمر يتطلب تحفيز الاقتصاد الوطني لزيادة التراكم الرأسمالي المحلي، وزيادة التراكم الرأسمالي يرتكز في الأساس على تعزيز الادخار وزيادة نسبته ليكون رافداً لعمليات الاستثمار، كما يمكن زيادة المدخرات الحكومية عن طريق ترشيد الانفاق الذي يستدعي التحكم في المنافع المتاحة من الانفاق الحكومي إذ يتم توزيع

⁽¹⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2015، ص41.

⁽²⁾ مؤسسة النقد العربي السعودي ، التطورات النقدية، 2020، ص59.

⁽³⁾ Herry Thompson.(2006) (International Economics-Globel Markets and Competitionm 2ndEdition-world scientific publishing co-pte,p430.

هذه المنافع على الافراد أو الطبقات التي هي بحاجة اليها والضغط على الانفاق وتعديل هيكل النفقات الاستهلاكية الحكومية لصالح الانفاق الذي يؤدي إلى زيادة الانتاجية، فيما يأتي عرض وتحليل واقع مؤشر الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)، إذ تشير بيانات الجدول(9) إلى أن الاقتصاد السعودي في الاعوام (2004-2022) يواجه فائض في موارده إذ إن الادخارات تفوق الاستثمارات باستثناء بعض الاعوام التي تفوقت بها الاستثمارات على الادخارات، ويعزى هذا إلى التحسن الكبير الذي حدث في دخول الافراد في القطاعين العام والخاص اي زيادة الرواتب ومن ثم زيادة المدخرات أدت إلى تفوق الادخارات على الاستثمارات، أما خلال الاعوام (2015-2016) فقد كان هناك عجز في الموارد إذ أن الاستثمارات تفوق الادخارات وهذا يعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد خلال هذه المدة يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات ويتم عن طريق احداث فائض في الاستيرادات، إذ يمول هذا الفائض عن طريق انسياب صافي رأس المال الاجنبي إلى الاقتصاد القومي خلال نفس المدة، وهذا ما يقصد به فجوة الموارد(الادخار- الاستثمار) لابد ان تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية(زيادة الاستيرادات على الصادرات)، إذ إن عدم تساوي المدخرات مع الاستثمارات يعني لا يوجد توازن في بيئة الاقتصاد السعودي ما بين (الاستثمار والادخار) إذ تعكس بيانات الجدول(9) وجود حالة من التذبذب في فجوة الموارد تمثلت بالارقام السالبة في الاعوام (2015-2016)، ويعزى لانخفاض حجم الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار النفط إلى ادنى مستوى لها والتزام الاقتصاد السعودي بتخفيض حصته من اوبك، بينما سجلت فجوة الموارد قيمة منخفضة في عام 2020 إذ بلغت (22.81)، يعزى ذلك نتيجة انتشار جائحة كورونا، فضلاً عن انخفاض الطلب على النفط وهبوط أسعاره إلى مستويات منخفضة وكذلك توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية في الدول الكبرى، مما انعكس سلباً على حجم الطلب على المشتقات النفطية لينعكس ذلك على أجمالي الإيرادات العامة تاركاً أثراً على فجوة الموارد في بيئة الاقتصاد السعودي، وكما مبين في الجدول(9) الآتي:

الجدول (9) تطور مؤشري الاستثمار والادخار في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة(2004-2022) مليار ريال

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الاستثمار	معدل النمو السفوي %	اجمالي الادخار	معدل النمو السفوي %	القيمة المطلقة للاستثمار	القيمة المطلقة للالدخار	فجوة الموارد (الادخار- الاستثمار)	نسبة الاستثمار من %GDP	نسبة الادخار من %GDP
2004	1639.62	258.44	****	408.87	****	4237.37	6703.98	150.44	15.76	24.94
2005	1731.01	299.22	15.78	598.81	46.45	5179.59	10365.41	299.58	17.29	34.59
2006	1779.27	377.61	26.20	684.65	14.34	6718.66	12181.82	307.04	21.22	38.48
2007	1812.14	454.81	20.45	762.70	11.40	8241.88	13821.17	307.88	25.10	42.09
2008	1925.39	567.66	24.81	1028.2 7	34.82	10929.73	19798.19	460.61	29.48	53.41
2009	1885.75	546.68	-3.70	588.91	-42.73	10309.08	11105.43	42.23	28.99	31.23
2010	1980.78	612.58	12.05	862.90	46.52	12133.86	17092.11	250.32	30.93	43.56
2011	2198.54	688.63	12.41	1293.3 7	49.89	15139.77	28435.18	604.74	31.32	58.83
2012	2317.86	708.68	2.91	1370.2 8	5.95	16426.24	31761.14	661.60	30.57	59.12
2013	2383.93	715.29	0.93	1268.0 6	-7.46	17052.12	30229.68	552.77	30.00	53.19
2014	2479.95	759.67	6.20	1122.7 7	-11.46	18839.40	27843.97	363.10	30.63	45.27
2015	2596.26	802.19	5.60	646.49	-42.42	20826.81	16784.55	-155.70	30.90	24.90
2016	2657.61	712.98	-11.12	682.26	5.53	18948.24	18131.71	-30.72	26.83	25.67
2017	2655.76	691.78	-2.97	811.33	18.92	18371.89	21547.01	119.56	26.05	30.55
2018	2729.12	626.60	-9.42	1099.2 2	35.48	17100.76	29999.01	472.62	22.96	40.28
2019	2751.83	730.95	16.65	1033.1 5	-6.01	20114.47	28430.52	302.20	26.56	37.54
2020	2632.36	654.13	-10.51	676.94	-34.48	17219.07	17819.43	22.81	24.85	25.72
2021	2746.24	712.42	8.91	1000.4 2	47.79	19564.91	27474.07	288.00	25.94	36.43
2022	2984.64	747.54	4.93	1674.9 9	67.43	22311.40	49992.33	927.45	25.05	56.12

المصدر: البنك الدولي، <https://data.worldbank.org> ، خلال السنوات (2004-2022).

ثالثاً: تحليل مؤشر القدرة الانتاجية:

يُعد الانفاق العام في بيئة الاقتصاد السعودي هو الأداة الأساسية لتنفيذ أولويات الاقتصاد السعودي على المدى القريب والبعيد، فضلاً عن أنه الأداة الرئيسة القادرة على توجيه الاقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليل نسب البطالة وانهاش المستوى المعاشي للفرد، ان المملكة العربية السعودية تولي الأنفاق العام اهمية كبيرة وتعمل جاهدة على رفع مستوى هذا الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري من أجل المساعدة في الحفاظ على المستوى المعاشي للمواطن السعودي، فضلاً عن دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال دعم القطاع الخاص، كل هذا يعتمد على الإيرادات النفطية التي تساهم بشكل كبير في ردف الموازنة الحكومية السعودية بالإيرادات العامة المطلوبة، لهذا فان أي انخفاض في الإيرادات النفطية ينعكس بشكل سلبي على الإيرادات العامة⁽⁴⁰⁾، وننطلق في تحليل العلاقة بين مؤشر القدرة الانتاجية⁽⁴¹⁾ والانفاق الحكومي بناء على ما جاءت به النظرية الكينزية التي تقول بان الانفاق العام (الانفاق الجاري والاستثماري) له تأثير مباشر على النمو والتنمية بما يحقق زيادة ملموسة في الانتاج والانتاجية لتحقيق رفاهية المجتمع وكذلك معالجة مشاكل الدورات الاقتصادية وهذا الراي بالصد مما جاءت به النظرية الكلاسيكية القائلة بان زيادة الانفاق العام يزاحم النشاط الاقتصادي الخاص، في حين اكدت وجهة النظر الريكاردية بان الانفاق العام ليس له مزاحمة للقطاع الخاص ولا توجد اي مزاحمة على ارض الواقع⁽⁴²⁾، ونظرا لتطور الحياة العامة وزيادة التعقيدات الاقتصادية وارتفاع حدة النشاط الاقتصادي وظهور الطبقة المقيمة والعيش في وهم تحقيق العدالة الاقتصادية العالمية راسمالياً ، أرى ان تقوم الحكومات بدور مهم جدا في الاشراف والرقابة وتوجيه الموارد الاقتصادية الطبيعية والمادية والبشرية والمالية بما يحقق المصلحة العامة ثم مصلحة الافراد الخاص من مستثمرين ومنتجين وهذا ما يطابق وجهة النظر الاسلامية في الدور الذي يجب ان تقوم به الحكومة ، فيجب من خلال الانفاق ان تبني حياة كريمة للأفراد من خلال توفير خدمات صحية وتعليمية وبنى تحتية تلبي بافراد المجتمع واخلاقيات الاقتصاد الاسلامي الذي يبحث في مجال تمكين جميع الافراد من العمل والانتاج .

إذ تميزت السياسة المالية في السعودية بأنها سياسة توسعية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو عالية ومستقرة وانصبت بشكل أساسي على مشاريع البنى التحتية الأساسية وعلى الدعم الاجتماعي بشكل كبير مستفيدة من الفوائض النفطية في تحقيق معدلات أجور مرتفعة وكذلك إنفاق عام جاري واستثماري واسع في مجال البنى التحتية ودعم اسعار الطاقة

⁽⁴⁰⁾ هاشم محمد عبدالله وعدي صابور محمد، تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية والموازنة الحكومية في السعودية للمدة (1990-2019)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد(2)، العدد(3)، 2021، ص193.

⁽⁴¹⁾ يعرف مؤشر القدرة الانتاجية على انها الموارد الانتاجية والقدرات على تنظيم المشاريع وروابط الانتاج التي تحدد مجتمعة قدرة البلد على انتاج السلع والخدمات وتمكينه من التطور والنمو، وان البلدان التي تشتمل هيكلها الاقتصادية على منتجات اولية غير معقدة عادة ماتكون منتجات زراعية كالمواد الخام والاشخاب والمنسوجات، فان هذه البلدان تميل الى المعاناة من التخلف المستمر وقد تقترب الى ان تكون بلدان هشة تفتقر الى امكانية اتخاذ القرار في استثمار حتى مواردها الاولى، لهذا يوفر المؤشر مقياسا قابلا لمقارنة القدرات الانتاجية بين مختلف البلدان، وللمؤشر ثلاث ركائز هما " الموارد الإنتاجية، وقدرات تنظيم المشاريع، وروابط الإنتاج التي تحدد معاً قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات وتمكينه من النمو والتنمية" وهذه الركائز تنقسم الى " تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتغير الهيكلي، ورأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري، والطاقة، والنقل، والقطاع الخاص والمؤسسات" للمزيد من التفاصيل انظر:

- Hidalgo, C. A. (2021). Economic complexity theory and applications. Nature Reviews Physics, 3(2), 92 113.

- Hidalgo, C. A., & Hausmann, R. (2009). The building blocks of economic complexity. Proceedings of the national academy of sciences, 106(26), 10570 1057.

⁽⁴²⁾ Facchini, F., & Melki, M. (2013). Efficient government size : France in the 20th century. European Journal of Political Economy, 31, 1 14.

والمواد الغذائية الأساسية على الرغم من اتفاقيات التعاقد المشروط مع صندوق النقد الدولي والتي اكدت على ضرورة ضبط الانفاق العام لكبح معدلات التضخم الناجمة عن الانفاق التوسعي⁽⁴³⁾، نلاحظ من الجدول (10) الذي يبين ان الانفاق الحكومي في حالة تنامي مستمر، وتعود هذه الزيادة إلى زيادة نسب النفقات الجارية، وقد استمرت النفقات العامة بالتذبذب ضمن هذه المستويات حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2013، وان سبب هذه الزيادة يعود إلى تحسن اسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية ما انعكس على زيادة الانفاق الحكومي وكانت الحصة الأكبر من تلك النفقات لصالح الانفاق الجاري بنسبة (66.1%) على حساب الانفاق الاستثماري الذي بلغت نسبته (33.9%).

وفي الاعوام (2014-2017م) تراجع الانفاق الحكومي بسبب انخفاض اسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية التي تشكل مايقارب (90%) من الإيرادات العامة ما انعكس على انخفاض الانفاق الحكومي.

وفي الاعوام (2020-2022م) فقد شهدت المملكة أزمة مزدوجة تمثلت بانخفاض اسعار النفط نتيجة نقشي فايروس كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط وبما ان الاقتصاد السعودي اقتصاد ريعي فقد تأثر بشكل كبير بهذه الأزمة، ورغم ذلك توجب على الحكومة تقديم المنح والاعانات لافراد المجتمع من اجل التخفيف من حدة الفقر والجوع الحاصل بسبب فترات الاغلاق والحظر الشامل لذا ارتفعت حصة الانفاق الجاري إلى مايقارب (89%) وانخفضت حصة الانفاق الاستثماري إلى (11%)، ونلاحظ من بيانات الجدول أن مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد السعودي، اتخذت بالارتفاع طيلة فترة الدراسة حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2022 حيث بلغ مؤشر القدرة الانتاجية (56.9%)، يعزى هذا على أن الاقتصاد السعودي لقد مر بمراحل من التقدم في عملية النمو والتنمية والتنوع الاقتصادي وحسب بيانات مؤشر القدرة الانتاجية التي تمثل روابط الإنتاج التي تحدد معاً قدرة البلد ما على إنتاج السلع والخدمات وتمكينه من النمو والتنمية من خلال الركائز الخاصة بمؤشر القدرة الانتاجية (تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتغير الهيكلي، ورأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري، والطاقة، والنقل، والقطاع الخاص والمؤسسات) حيث تطور هذه الركائز في المملكة يؤدي إلى تطور نسب مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد السعودي

⁽⁴³⁾ التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لسنة 2006، ص 14.

الجدول (10)

مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق العام	نسبة الانفاق الجاري من الانفاق العام %	نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام %	مؤشر القدرة الانتاجية %
2004	1639.62	76053	125.95	42.31	46.1
2005	1731.01	92393	106.88	35.26	46.8
2006	1779.27	104886	9.64	31.45	47.8
2007	1812.14	124333	81.70	26.98	49.4
2008	1925.39	138685	74.77	25.23	50
2009	1885.75	159049	69.85	30.15	51.5
2010	1980.78	174369	69.59	30.41	52.8
2011	2198.54	220453	66.59	33.41	52.2
2012	2317.86	220881	73.84	31.59	53.4
2013	2383.93	248560	66.74	33.26	54.2
2014	2479.95	259248	57.06	42.94	54.9
2015	2596.26	253857	57.06	42.94	55.1
2016	2657.61	230667	61.50	38.50	55.3
2017	2655.76	248000	77.66	22.34	55.2
2018	2729.12	274667	80.10	19.90	54.7
2019	2751.83	282461	84.00	16.00	55.4

54.1	14.42	85.58	286862	2632.36	2020
56.5	11.28	88.72	277049	2746.24	2021
56.9	12.32	87.68	310482	2984.64	2022

المصدر: البيانات بالاعتماد على:

- البنك الدولي، <https://data.worldbank.org/> ، خلال السنوات (2022-2004).
- قاعدة بيانات <https://unctad.org/> ، خلال السنوات (2022-2004)

الاستنتاجات:

بعد الدراسة المستفيضة للسياستين المالية والنقدية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد في دول العينة للمدة (2004-2022) توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها الآتي:

- 1- تُعدّ السياستين النقدية والمالية من السياسات المهمة في أي اقتصاد إذا ما نظرنا إلى تأثيرها الفعال على المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلى جانب دورها في رسم الملامح العامة لواقع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، ومن ثم فمن الضرورة بمكان إن تستعمل تلك السياسات لفهم آلية العلاقات بين مؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية من أجل رسم سياسة اقتصادية ناجحة تحقق معدلات نمو مستدامة.
- 2- تعد السياستين النقدية والمالية والطاقة الاستيعابية التي تتحدد بموجبهما ، جميعها ذات أهمية استثنائية في الدراسات الاقتصادية، وبالتحديد فيما يتعلق بدراسة الظروف الموضوعية لنجاح عملية الاستثمار التي تعد المحرك الاساس لتحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية، ورفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عبر متغيرات السياستين المشار اليهما آنفاً، ويكمن كل هذا من خلال التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية أي توجيه المدخلات بكفاءة عبر دالة الإنتاج من اجل تنظيم المدخلات والمخرجات.
- 3- تعبر الطاقة الاستيعابية عن قدرة الاقتصاد الكلي(الوطني) على امتصاص الاستثمارات، وكفاءة الامتصاص تقاس بالعائد على معدل الاستثمارات من خلال (العرض، الطلب، الإنتاج، الاستهلاك، الاستخدام، الاستثمار)، وكذلك من خلال (تحليل منحني (IS-LM) أي التوازن العام الذي يفسر بدوره فاعلية السياستين النقدية والمالية وتأثير كل منهما على التوازن العام ، وبما يحقق النمو الاقتصادي للاقتصاد المعني.
- 4- تمارس السياسة النقدية تأثيراتها على الطاقة الاستيعابية من خلال مؤشرات الاساسية ممثلة بـ كل من (عرض نقد والطلب عليه، اسعار الفائدة، اسعار الصرف)، إذن انه من خلال مؤشرات السياسة النقدية سينتقل التأثير إلى مؤشرات الطاقة الاستيعابية والمتمثلة بـ كل من : (الاستثمار، الادخار، القدرة الانتاجية).
- 5- إن أداة السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية ارتبط بشكل كبير بتحركات اسعار النفط العالمية والسعي الجاد للسلطات النقدية في المملكة بتعزيز تحقق الاستقرار المالي فيها، ناهيك عن تأثيرات اتجاهات التشدد النقدي في الاقتصاد العالمي لاسيما في الولايات الامريكية المتحدة.
- 6- تميزت السياسة المالية في السعودية بانها سياسة توسعية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو عالية ومستقرة ، ولقد انصبت بشكل اساسي على تمويل مشاريع البنى التحتية الاساسية وعلى الدعم الاجتماعي بشكل كبير مستفيدة من الفوائض

النفطية في تحقيق معدلات أجور مرتفعة ، وكذلك إنفاق عام جاري واستثماري واسع في مجال البنى التحتية ودعم اسعار الطاقة والمواد الغذائية الاساسية على الرغم من اتفاقيات التعاقد المشروط مع صندوق النقد الدولي والتي اكدت على ضرورة ضبط الانفاق العام لكبح معدلات التضخم الناجمة عن الانفاق التوسعي، إذ تؤدي السياسة المالية دوراً حاسماً في المملكة باعتبارها الأداة الرئيسة التي يتم من خلالها تحويل الثروة النفطية للبلاد إلى نتائج اقتصادية وتوزيعها لتعود بالنفع على الافراد في المملكة.

7- أن مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد السعودي يعكس حجم الاختلالات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد التي أثرت بشكل كبير على مستوى مجمل الأنشطة الاقتصادية فيه مما أدى إلى تحويله إلى اقتصاد يركز على استخراج النفط الخام تعتمد عليه بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

8- أن الاقتصاد السعودي يواجه فائض في موارده إذ أن الادخارات تفوق الاستثمارات بشكل دائم الا ما ندر والسبب في ذلك التحسن الكبير في دخول الافراد بالقطاعات العام والخاص، الامر الذي ترتب عليه زيادة المدخرات على نحواً تفوق به الاستثمارات.

9- أن مؤشر القدرة الانتاجية في المملكة العربية السعودية يتمثل بروابط الانتاج التي حددت قدرة المملكة على عملية الانتاج وتمكين الاقتصاد من تحقيق النمو والتنمية من خلال الركائز الخاصة بمؤشر القدرة الانتاجية (تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتغير الهيكلي، ورأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري، والطاقة، والنقل، والقطاع الخاص والمؤسسات) حيث تطور هذه الركائز في المملكة يؤدي إلى تطور نسب مؤشر القدرة الانتاجية في بيئة الاقتصاد السعودي.

التوصيات:

اقتصر الباحث مجمل التوصيات على بيئة الاقتصاد السعودي في دراسته فقط وكانت كالاتي:

- 1- يجب أن يكون هنالك تنسيق بين السياستين المالية والنقدية من اجل استبعاد أثر مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص، كما أن هذا التنسيق بين السياستين هو محاولة لمعالجة مشكلتي البطالة والتضخم ومن ثم تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.
- 2- التوجه نحو تقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة، وذلك عن طريق تنويع مصادر الدخل القومي، وهذا ما يخفف من تأثير الاقتصاد السعودي بالأزمات المالية العالمية التي تحدث.
- 3- ضرورة العمل على تطوير الجهاز المصرفي السعودي من أجل زيادة الادخارات لغرض توجيهها نحو الاستثمارات، وذلك عن طريق رفع سعر الفائدة على المبالغ المودعة لدى المصارف والتخلص من حالة الاكتناز لدى الافراد.
- 4- العمل على تقليل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، وزيادة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة من اجل زيادة المشاريع الاستثمارية، ومن ثم تقليل نسبة البطالة في البلد.
- 5- من اجل تحقيق التوازن الخارجي يجب العمل على تقليل الاستيرادات باعتبارها احد عناصر التسرب من الدخل مما يُشكل عجزاً في الحساب الجاري لذا على الدولة أن تحقق التوازن الداخلي بين العرض الكلي والطلب الكلي.
- 6- على الدولة إتباع سياسة نقدية توسعية من اجل تخفيض سعر الفائدة، وهذا سيشجع رجال الاعمال على الاستثمار ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل لدى الافراد وارتفاع مستوى الناتج المحلي الاجمالي مما يعني تحقيق العلاقة غير المباشرة بين سعر الفائدة والناتج والتي يمثلها منحنى LM .

المصادر العربية:

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

1. رمزي زكي ، انفجار العجز – علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، الطبعة الاولى، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2000.
2. فهد مسعود حمود، ثروات السعودية وسبيل الاستقلال الاقتصادي، دار الفارابي، بيروت 1980.

ثانياً: البحوث والدراسات والمؤتمرات المنشورة:

1. بسام بن عبدالله البسام، حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، مجلد 17، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2018.
2. يوسف علي عبد الاسدي ويحيى حمود حسن، دور سياسات النفط السعودية في استقرار النفط الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 6، العدد 24.
3. بندر احمد ابا الخيل وهشام فهد العقيل، العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الادارية، الكويت، المجلد (19)، العدد (1)، 2012.
4. جهاد صبحي القطيط، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي دراسة قياسية خلال الفترة (2001-2018)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (16)، العدد (24)، 2020.
5. حيدر حسين آل طعمة وآخرون، النفط وأنماط الإنفاق العام في الاقتصادات الريعانية العراقية حالة دراسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد (9)، العدد (20)، 2017.
6. عماد الصعيدي وبديعة العتيبي، دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1986-2012)، جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد (12)، السعودية، 2016.
7. محي الدين رشاد، الموازنة العامة للدولة في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والادارة، العدد (11)، 1980.
8. ملول سكيبة و فراجي بلحاج و محمد بن بوزيان، قاعدة تايلور ومنطقة النقد المثالية: ماذا عن إمكانية تطبيقها في دول المغرب العربي؟، مجلة الاقتصاد والادارة، الجزائر، المجلد (16)، العدد (1)، 2019.
9. نجى ساري فارس، الآثار الاقتصادية للسياسة النفطية في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد 29، البصرة، 2016.

10. هاشم محمد عبدالله وعدي صابور محمد، تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية والموازنة الحكومية في السعودية للمدة (1990-2019)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد(2)، العدد(3)، 2021.
11. وحيد عبدالرحمن بانافع ومؤيد الرصاصي، الاثر غير المتماثل لصدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مجلة الادارة العامة، المجلد(3)، العدد(56)، 2018.

ثالثاً: التقارير المحلية والدولية:

1. البنك المركزي السعودي، التطورات النقدية، 2023.
2. البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2009.
3. البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2018.
4. البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023.
5. التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لسنة 2006.
6. تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، مشاورات الصندوق مع المملكة العربية السعودية، 2008/11/23.
7. تقرير مؤشر التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، 2019.
8. المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2014.
9. المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2004.
10. المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2016.
11. المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التطورات النقدية، 2014.
12. المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التقرير السنوي، 2018.
13. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التطورات النقدية، 2020.

14. مؤسسة النقد العربي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء، تقارير متفرقة.
15. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2015.
16. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2019.
17. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2020.
18. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2023.
19. وزارة الاقتصاد والتخطيط، رؤية السعودية 2023، الرياض، 2016.

رابعاً: المنشورات الالكترونية:

1. اقتصاد المملكة العربية السعودية، موسوعة المعرفة، متوفرة على الروابط:

<https://www.Saudiamco.com>

<https://www.marefa.org>

<https://www.cia.gov/the-world-factbook/>

2. قاعدة بيانات <https://unctad.org> ، خلال السنوات (2004-2022).
3. البنك الدولي، <https://data.worldbank.org> ، خلال السنوات (2004-2022).

خامساً: المصادر الأجنبية:

1. Hidalgo, C. A. (2021). Economic complexity theory and applications. Nature Reviews Physics, 3(2), 92
2. Hidalgo, C. A., & Hausmann, R. (2009). The building blocks of economic complexity. Proceedings of the national academy of sciences, 106(26)
3. Facchini, F., & Melki, M. (2013). Efficient government size : France in the 20th century. European Journal of Political Economy, 31.
4. Herry Thompson.(2006) (International Economics-Global Markets and Competitionm 2ndEdition-world scientific publishing co-pte.
5. Banafea, W. & Ibnrubbian, A. (2018). Assessment of Economic Diversification in Saudi Arabia Through Nine Development Plans. OPEC Energy Review .